الجمعية البحرينية للشفافية
Bahrain Transparency Society

كلمة الجمعية في احتفاليتها بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد

الموافق 9 ديسمبر 2017م

نيابة عن أعضاء الجمعيةالبحرينية للشفافيةأرحب بالسادة الحضور أجمل ترحيب، وأشكركم لمشاركتنا احتفالنا باليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق اليوم التاسع من شهر ديسمبر من كل عام حسب قرار الأمم المتحدة، وتحتفل بهذه المناسبة أغلب دول العالم والعديد من المنظمات الدولية المهتمة بهذا الشأن.ودرجت الجمعية بالاحتفال بهذه المناسبة منذ العام 2008 بعد أندخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في ديسمبر 2005 علماً بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعتمدت الاتفاقية في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2003، وطلبت من الأمين العام أن يكلف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتولي مهام أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (القرار 58/4). ونود الإشارة إلى إن من ضمن بنود هذه الأتفاقية المادة 13 التي تبرز دوراًللمجتمع المدني في مكافحة الفسادمن خلال دعوة الحكومات للسماح ولدعم هذه المنظمات للقيام بدورها في زيادة الشفافية وتحسين وصول الجمهور للمعلومات.

" متحدون على مكافحة الفساد والسلام والأمن "

الشعار الرئيسي للمكتب المعني بالمخدرات و الجريمة لحملة هذا العام لليوم العالمي لمكافحة الفساد.

(ارفع صوتك) أحد الشعارات التي اعتمدهاالمكتب لمواجهة الفساد. أرفع صوتك، بكتابة موضوع صحفي أو تغريدة أو مشاركة في وسائل التواصل الإجتماعي الأخرى. لنشارك في دعم التوجهات

والحملات وزيادة رفع مستوى الوعي لمكافحة الفساد بما يمكن أن نقدمه طبقاً للقوانين النافذة ليكن هدف الجميع هو نشر ثقافة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

تقدر الأمم المتحدة في تقاريرها إن قيمة المبالغ المسروقة عن طريق الفساد على مستوى العالم قد تصل إلى مايزيد عن ترليونين ونصف دولار، وهذا مبلغ يساوي خمسة في المائة من الناتج المحلي العالمي. وفي البلدان النامية بحسب ما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدر قيمة الفاقد بسبب الفساد 10% من اجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية المقدمةلهذه الدول، وتعتبر الفساد جريمة خطيرة وظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدةوواحد من أكبر العقبات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامةفي العالم.

تمر أغلب الدول المصدرة للنفط بظروف اقتصادية صعبة بسبب إنخفاض أسعار النفط مما استدعى من بعض هذه الدول بفرض رسوم وضرائب لزيادة الدخل لتغطية جزء من انخفاض اسعار النفط الذي تسبب في ارتفاع العجز في ميزانيتها ومن هذه الدول مملكة البحرين التي بدأت في تخفيض دعم بعض السلع مثل الكهرباء والوقود وفرض رسوم متعددة وفي الطريق فرض ضريبة القيمة المضافة، نعتقد إن الإهتمام بوقف الهدر في الموارد وضبط المصاريف ومتابعة ما يرد في ديوان الرقابة المالية والإدارية والحد من الفساد وفرض الضرائب العادلة على أرباح الشركات العاملة، سوف تساهم بتحقيق عوائد ستغني عن التوسع في فرض ضرائب إضافية ومتعددة.

في العام 2016 نشر الاتحاد الدولي للصحفيين الأستقصائيين نتائج تحقيقاته عن مجموعة من الوثائق سميت**" أوراق بنما "** تلك الوثائق التي خلقت زوبعة فيما يتعلق بالتهرب الضريبي للملاذات الآمنة وحجم الخسائر التي يتحملها الاقتصاد العالمي لهذا السبب. ومن نتائج نشر تلك الوثائق استقال بعض المسئولين في بعض دول العالم واتخدت دول أخرى أجراءات لمتابعة تلك الوثائق، وفي شهر أكتوبر من هذا العام تم أغتيال الصحفية المالطية كاروانا جاليزيا عندما تم تفجير سيارتها عن بعد. في الأسبوع الماضي تم اعتقال 8 أشخاص والتحقيق معهم بخصوص اتهامهم بهذه الحادثة بعد أن عرضت الحكومة المالطية مبلغ مليون يورو لمن يدلي بمعلومات أو يساعد في التحقيق للوصول للمجرمين الحقيقيين، هنا لابد من الاشارة الى أهمية إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين والنشطاء لكي يطمئنوا على حياتهم ويتمكنوا من المساهمة في كشف الفساد، صحيح إن مثل هذا القانون لن يمنع الجريمة ولكنه بالتأكيد سيوفر حماية قانونية للنشطاء وسيحد من مثل هذه الجرائم. في الشهر الماضي قام وفد من البرلمان الأوربي بزيارة إلى مالطا

في مهمة تقصي الحقائق حول هذه الجريمة وتوصلوا الى وجود شكوك وقلق في ضمان سيادة القانون في الجزيرة المالطية في هذه الحالة وتخوفاً سلبيا حول الإفلات من العقاب.

وبشهر نوفمبر من هذا العام صدرت مجموعة جديدة من الوثائق المتعلقة بالملاذات الآمنة والتهرب الضريبي سميت هذه المرة **" بأوراق الجنة " PARADISE PAPERS**وقام الاتحاد العالمي للصحفيين الاستقصائيين بدعم من 370 صحفي حول العالم بالتحقيق والتحقق ومتابعة هذه الوثائق كما سبق أن تولى نفس الأمر مع وثائق بنما، وسيتولى الأخ د.حسين الربيعي الحديث عن هذا الموضوع في فقرة تالية هذا المساء.

بمناسبة صدور تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية الرابع عشر والذي يحتوي على العديد من الملاحظات التي يمكن أن يستفيد منها السادة النواب في أداء مهام الرقابة، نحث مجلس النواب لاتخاذ الاجراءات المناسبةوالداعمة لجهود ديوان الرقابة المالية والزام الجهات المعنية بتنفيذ توصيات الديوان والتفاعل مع ملاحظاته حسب الصلاحيات الدستورية الممنوحة للسادة النواب بمتابعة تصحيح الملاحظات ودعوة الجهات المعنية لاتخاد الاجراءات التي تمنع تكرار مثل هذه الملاحظات.

أكدنا في جميع فعالياتنا السابقة ونكرر أهمية الألتزام بتنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى الأخص فيمايتعلق بإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وإصدار قانون حق الحصول على المعلومات وقانون حماية الشهود المبلغين والنشطاء وبهذه المناسبةندعو وزارة العمل والتنمية الإجتماعية بأهمية مشاركة المؤسسات المدنية في الإعداد لقانون عصري للجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والمشاركة من خلال ورش عمل واجتماعات إعداد وتنقيح مقترح القانون الذي سيقدم لمجلس النواب.

أكرر شكري لحضوركم ومشاركتكم احتفالنا هذا متمنين استمرار دعمكم للجمعية وأنشطتها في تحقيق أهدافها لنشر ثقافة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد ونود أن نشير الى قيام الجمعية - كما هي في المرات السابقة - بمراقبة الانتخابات النيابية والبلدية التي من المتوقع أن تقام بشهر أكتوبر 2018م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.